الشبهة الخامسة والعشرون
عدم الاعتداد بالسنة فى الدرس اللغوى

هذه الشبهة نظن أن منكرى السنة ذكروها من باب « كِبْرُ الكوم ولا شماتة العدا » كما يقول المثل الشعبى المعروف ؛ لأنها شبهة خفيفة الوزن ، فهم يدعون أن علماء اللغة والنحو والصرف لم يعولوا فى الاستشهاد على ثبوت اللغة ، وأحكام بنية الكلمة « الصرف » وأحكام ضبط المفردات في الجملة (النحو) لم يعولوا فى هذه الجهات على السنة ، وتركوا الاستشهاد بها إلا النادر منهم ، هكذا يقول منكرو السنة ويرددون بلا ملل ولا خجل أن علماء اللغة إنما تركوا أن يذكروا شواهد من الحديث النبوى ؛ لأنه روى بالمعنى فى عصور شيوع اللحن والخطأ فى اللسان العربى ، وضعف الملكات اللغوية ، وموت السليقة . ولو كانوا قد استشهدوا بها على شئ من ذلك لنسبوا للسان العربى الفصيح ما ليس منه، لذلك أهملوها إلاَّ قليلا منهم لم ير مانعا من الاحتجاج بها .

تفنيد هذه الشبهة ونقضها :

منكرو السنة جمعوا فى هذه الشبهة بين غرضين كلاهما فيه إنكار للسنة ومحو أي أثر لها فى الوجود .

الأول : إنكار صلاحية السنة فى الهداية والتشريع وهذا هو الهدف الرئيسى لهم فى كل ما قالوه وكتبوه .

الثانى : إنكار صلاحية السنة فى مجال اللغة والنحو والصرف فهى لا خير فيها أبداً ، لا فى شئون الدين ، ولا فى شئون اللغة والنحو والصرف . إذن هى مجرد عبء حملته الأمة فوق ظهرها على مدى أربعة عشر قرنا أو تزيد ، دون جدوى تُرجى منها ؟؟

ومما يؤكد سوء نياتهم أنهم اهتموا بعرض وجهة نظر من يرى عدم الاحتجاج بالحديث النبوى فى قضايا اللغة ، وهوَّلوا من شأنهم ، ولم يقيموا وزنا

للكثرة الكاثرة من اللغويين والنحاة الذين لم يروا حرجا فى الاستشهاد بالحديث النبوى على ثبوت اللغة ، واللهجات العربية ، وقضايا النحو والصرف ولو كانوا طلاب حق لعرضوا وجهتى النظر بحيدة وإنصاف ولكن فاقد الشئ لا يعطيه ، كما جاء في المثل .

والصحيح فى هذه القضية هو عكس ما ادعوه ، وهوَّلوا من شأنه ؛ لأن أئمة اللغة ، والنحو والصرف المشهود لهم بالكفاءة العالية فى الدرس اللغوى والنحو والصرف ، لم يعزلوا السنة عن هذه المجالات الواسعة الجادة .

من هؤلاء – على سبيل التمثيل – ابن مالك صاحب الآلفية المشهورة ، والتى تُعد «الدستور الدائم» للدراسات النحوية والصرفية وعليها ، وعلى كتاب سيبويه قام صرح النحو والصرف، وكثرت الشروح الموضوعة عليهما ، ما تزال الحركة العلمية حولهما نشطة ومنهم ابن جنى ، وابن هشام ، والبدر الدماميني ، وابن الحاجب وابن منظور صاحب لسان العرب ، والفيروز أبادى صاحب القاموس المحيط ، وغيرهم وغيرهم، لا يحصون عدداً .

كما أن الحديث النبوى نفسه قامت حوله دراسات لغوية ذات شأن ؛ ومعروفة لأهل العلم المعاصرين .

منها إعراب الحديث للعكبرى ، وغريب الحديث ، وقد وضع فيه بعض العلماء الأعلام أسفاراً متعددة :

منها الفائق فى غريب الحديث للإمام جار الله الزمخشرى فى أربعة أجزاء ثم غريب الحديث للهروى فى خمسة أجزاء ، وغريب الحديث للخطابى فى أربعة أجزاء . كل هذا أغمض عنه منكرو السنة أعينهم ليحققوا أغراضهم وسط هالات كثيفة من الظلام .

إن من يرجع إلي كتب ابن هشام كالقطر والشذور وشرح ابن عقيل أو والخصائص لابن جنى ، أو لسان العرب لابن منظور يجد كمًّا هائلاً من الحديث النبوى سيق للاستشهاد به على مختلف الأغراض ، مما يؤكد أن علماء اللغة – بوجه عام – يثقون فى مفردات وتراكيب الأساليب اللغوية بما لا حصر له من كلامه ﷺ .

نماذج من مصنفاتهم :

فى الأمالى النحوية لابن الحاجب (جـ ٤ ص ١٨٥) وردت الأحاديث الآتية، في فهرس خاص بها مما استشهد به فى الجزء المشار إليه على المسائل اللسانية الخالصة .

« لا ترموا جمرة العقبة – الحسن والحسين سيدا شباب أهل الجنة – استحللتم فروجهن بكلمة الله – كان رسول الله أجود الناس – كمل من الرجال كثير ، ولم يكمل من النساء إلا مريم بنت عمران ، وآسية بنت مزاحم – وإن فضل عائشة على النساء كفضل الثريد على سائر الطعام – لا يموت لواحد ثلاثة من الولد فتمسه النار – نعم العبد صهيب لو لم يخف الله لم يعصه » .

ومما استشهد به فى مقدمة الجزء الثالث قوله ﷺ « أو مخرجيَّ هم » (جـ ٣ ص ٢٥) وحلله صرفيا ونحويا ، وغيره كثير وما تركناه إلا توخيا للإيجاز .

وفى الدر المصون للسمين الحلبى ، وهو كتاب تفسير لغوى نحوي صرفى يقع فى عشرة أجزاء غير جزء الفهارس . فى هذا السفر العظيم ساق المؤلف واحدا وستين ومائتى حديث ، وبعضها كرره مرات . ساقها شواهد على مسائل نحوية وصرفية ولغوية . وبهذا تسقط هذه الشبهة العمياء كما سقطت نظائرها من قبل.

* * *